ملخص محاضرة: المشكلة الاقتصادية

ثانيا: المشكلة الاقتصاد

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحادات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولاتزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

1- مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الإنسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين إمكانيته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد كما المجتمعات، وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو اسلامية أو مختلطة، فهي لاتختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نظام الى آخر فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها (عبد،2010،ص 16).

على اعتبار أنه لايمكن انتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية، فإنه عندما يرغب الأفراد أو المجتمع تحقيق بعض أهدافهم ولا يملكون الوسائل الضرورية، يضطرون إلى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية بالبعض الآخر، لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم ، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة المشهداني،2015، ص.25).

2- خصائص المشكلة الاقتصادية

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص نورد بعضا منها فيمايلي: (www.philadelphia.edu.jo)

العمومية :أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانية ، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر؛

الديمومة :بمعنى انها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ، والمجتعات الحديثة تعاني منها ، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا؛

الندرة النسبية: حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة، فلا بد إذن من الاختيار والتضحية؛ انها مشكلة اختيار وتخصيص: بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد .

التضحية: ولأن الحاجات دائما أكثر من الموارد ، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي، حيث تكون في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، وتختلف طريقة الاجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، وتقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة الاقتصادية تبعا لطريقة اجابتها على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها في ذلك، وسنعرضها بايجاز فيمايلي: (www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ME1.pdf)

ماذا ن ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعية وكمية ، أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها ؟ ..هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ أم الآلات ؟ وما هي كميات كل منها، ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية

جميع رغبات أفراده، وإلا لانتفت المشكلة الاقتصادية، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار الأفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة؛

كيف ننتج ؟

هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات، وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوب؛

لمن ننتج ؟

هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

أسباب المشكلة الاقتصادية

من الممكن حصر الأسباب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية في :

الندرة النسبية للموارد :

أن الوسائل التي يملكها الانسان لاشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الانسان يعيش في عالم الندرة النسبية، فالصعوبة التي واجهته في أن يحصل على كل رغباته كان عليه الاختيار، فللوصول الى هدف معين عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لاتكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه، فكل اختيار يتضمن في الوقت تضحية وتكلفة الفرصة البديلة تعبير مادي عن التضحية التي يتحملها الفرد حين يختار بين البدائل (kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf).

وتعبر الموارد أو الإمكانات التي يحتاجها الإنسان لإشباع رغباته عن كافة المصادر الطبيعية التي خلقها الله وسخرها للإنسان من أجل إنتاج السلع والخدمات، وتأخذ شكل موارد غير اقتصادية أو حرة وتعد ملكا للجميع، أو شكل موارد اقتصادية والتي يطلق عليها مصطلح عوامل الإنتاج، وهي موارد محدودة ونادرة نسبيا، ولايمكن الحصول عليها أو توفيرها دون بذل جهد أو ثمن لها، وتتكون الموارد الاقتصادية من العمل وهو الجهد البشري الذهني أو العضلي اللازم لانتاج السلع والخدمات، ومن الأرض ويقصد بها جميع الموارد الطبيعية، ومن رأس المال وهو السيولة النقدية والمعدات والعقارات المستخدمة في العملية الانتاجية، وأخيرا من التنظيم وهو الوقوف بالتنسيق وبالاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج السابقة وذلك بالكفاءة والفعالية اللازمتين (www.philadelphia.edu.jo) .

الحاجات الانسانية

تعبر الحاجات على حالة نفسية تعكس الرغبة في اشباع نقص مادي أو معنوي، ويسعى الانسان للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها (www.philadelphia.edu.jo).

خصائص الحاجات:

نورد البعض منها بايجاز في(kantakji.com/media/175155/ektsadl)

❖ **قابلية الحاجة للاشباع:** كل حاجة قابلة للتلبية وهذه قاعدة عامة، واذا قررنا أن المنفعة تميل الى التناقص مع استمرار الاشباع أو استعمال السلعة أو الخدمة، فمعنى ذلك قابلية الحاجة للإشباع يتزايد باستعمال وحدات أخرى من السلعة أو الخدمة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الانسان فالانسان محدود القدرة حتى في دائرة الاشباع ؛

❖ **قابلية الحاجة للإنقسام:** من الملاحظ أن الحاجة البشرية قابلة للتجزئة، ذلك أنه كلما تلقت الحاجة حزاء من الإشباع انخفضت درجة إلحاحها، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجيا بالسلعة أو الخدمة وهذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابل لأن يشبع جزء من تلك الحاجة؛

❖ **قابلية الحاجة للقياس :** إن الإنسان قادر على يرتب الحاجات من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا بقدر إلحاح الحاجات ، وبطبيعة الحال يقوم بقياس الحاجة فمعيار القياس شخصي وعليه ستختلف قياسات الحاجة من شخص إلى آخر ومن وقت لآخر ومن زمان لآخر؛ • قابلية الحاجة للإحلال:

يمكن أن تحل أو أن تعوض حاجة أخرى، وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الرغبات التي تقوم هذه الحاجات بإشباعها؛

❖ **قابلية الحاجات للتعدد والتزايد باستمرار:**

تتميز الحاجات الانسانية بأنها كثيرة ومتنوعة وتتزايد عبر الزمن، وذلك بالمقارنة مثلا بين الحاجات الانسانية في القرون الماضية والحاجات في وقتنا هذا .

أنواع الحاجات الانسانية:

وتنقسم الحاجات الانسانية الى : (kantakji.com/media/175155/ektsadi.pdf)

- **الحاجات المادية والحاجات المعنوية :** يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الإنسانية المادية، في حين حاجة الإنسان إلى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية؛
- **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:** لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة إشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد إلى آخر ومن زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الإنسان، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته ويمكنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته؛

- **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:** ان العبرة في فردية إشباع الحاجات أو جماعية هذا الإشباع ليست بانفراد الفرد أو اشتراك الجماعة في عملية الإشباع، ولكن بمدى تنظيم الدولة لهذا الإشباع،، فتظهر أهمية هذا التقسيم أساسا في وجوب تدخل الدولة في تحديد الأنشطة التي يترك أمرها لها وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد.

الاختيار والتضحية:

فالاختيار هو السبب الذي يجعل منها مشنلة اقتصادية بالذات وليست تقنية، فالاختيار عملية تنطوي على الرشد وويتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة لاختيار أفضل بديل ممكن، وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار مالم تكن الموارد غير كافية لتلبية الحاجات الانسانية (حسين ،1989، ص.20).